**دور حقوق الإنسان الوطنية في المصالحة وضمان عدم التكرار**

**إعداد : محمد سوما**

سيركز هذا العرض بشكل أساسي على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المصالحة وضمان عدم تكرار النزاعات العنيفة أو عودة أنظمة الحكم التي عملت على قمع حقوق الإنسان . وعلى وجه التحديد ، سأبرز دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سيراليون في عمليات العدالة الانتقالية في فترة ما بعد الصراع.

1. المقدمة :-

في عام 1993 ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ باريس في قرارها 48/134. هذه المبادئ تحدد وضع ومهام المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.و بموجب القانون 3 (ب) ، يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تضمن التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأن تعمل على ضمان تطابق التشريعات واللوائح والممارسات الوطنية مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان 3 (أ), بمعنى أن تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بحماية وتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها.

يعتبر رصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان إحدى الوظائف الأساسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، والعمليات الأخرى التي يجري تعزيزها وحمايتها ، وكذلك تقديم الدعم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ويكفي القول بأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي جزء من مؤسسات الدولة ، ومع ذلك ، فإن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان موجهة بالدرجة الأولى إلى الدولة. ولذلك ، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مكلفة بمراقبة الدولة وإسداء المشورة لها للامتثال للتصديق على هذه الصكوك وتنفيذها.

وعادة ما تكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس تفويض قانوني ، والتي يمكن صياغته في ست وظائف أو خدمات رئيسية على النحو التالي:

1- تقديم المشورة إلى البرلمان والحكومة والهيئات الأخرى بشأن قضايا حقوق الإنسان ؛

2-رصد اوضاع حقوق الإنسان وعمل تقييم للسياسات وتأثيرها على حقوق الإنسان ؛

3- دعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ، وتحديداً فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالتمييز على أساس العرق و الإثنية ؛

4- عمل بحوث حول حقوق الإنسان ؛

5- التثقيف بمجال حقوق الإنسان ؛

6- خلق التواصل فيما يتعلق بحقوق الإنسان من أجل زيادة الوعي وتوفير المعلومات ومخاطبة الرأي العام.

2**- دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالنزاعات**

تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورها في حماية حقوق الانسان ومنع انتهاكها وضمان عدم تكرار الانتهاكات. ومع ذلك ، لا يتم تحديد الدور بشكل واضح في أي صك دولي باستثناء بعض المراجع ذات الصلة المتاحة في بعض الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

وعلى أي حال ، وكجزء من النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان ، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتعامل مع تلك الحالات على المستوى القطري وفي نطاق التفويض العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

و في مرحلة ما بعد النزاع ، تتطلب بعض اتفاقيات السلام في بعض البلدان دورًا محددًا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويتمثل الهدف الرئيسي لإشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المساهمة في رفع الحصانة عن منتهكي حقوق الانسان خلال فترة النزاع.وغالبًا ما يلعب دورًا حاسمًا في العمل كنظام إدارة الصراع السلمي البناء الذي يخلق منبرًا للفرد والجماعات للتعبير عن استيائه وإثارة القضايا المتعلقة بانتهاك حقوقه من أجل إحداث التغييرات المطلوبة و يمكن أن تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بأداء هذه الأدوار المهمة في حالات النزاع.

2.1. دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أثناء الصراعات

  من الحكمة أن تقوم المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بإعادة ترتيب اولوياتها واهتماماتها خلال فترة الصراعات لضمان انها تفي بوظائفها الاساسية في الحماية , ليس ذلك فحسب وانما لتساهم كذلك في بناء السلام وحل الصراعات .

وتشمل المهام التي يمكن تبنيها تشجيع وتعزيز الحوار بين المتحاربين وتشجيع إنشاء أو تعزيز آليات بناء السلام وتشجيع التعامل مع الاسباب الرئيسية للصراع ومنع تصاعد الصراعات واثارها وتشمل هذه التدابير ما يلي :

* منع كل ما يتعلق بأسباب ونتائج الصراعات

منع أي حدوث محتمل للصراع من خلال تسهيل معالجة جميع العوامل سواءً تلك التي تسبب حدوث الصراعات او التي تطلق شرارتها , والعمل على تعزيز حقوق الانسان لان من شأن ذلك ان يمنع أي حوث محتمل للصراع , ويمكن تحقيق ذلك من خلال الرصد والتوثيق ووجود بعثات تقصي الحقائق والتحقيقات ونشر النتائج .

* الحماية من التجاوزات الجماعية:

 قد تعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على اكمال التنفيذ القضائي لحقوق الإنسان. وقد تعمل كمبادرة ذاتية منها على إطلاق منصة لتلقي الشكاوى والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والبت فيها واتخاذ تدابير لحماية حقوق الإنسان.

* دعم وتيسير عملية السلام:

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تشجيع الجهود الرامية إلى إجراء حوار بين الأطراف المتنازعة و تعزيز آليات لبناء جهود السلام على مستوى المجتمع. ويمكن أن تلعب دوراً مهماً كواجهة محايدة بين الفصائل المتحاربة وتيسير الحوار وحل النزاعات.

2.2. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في فترة ما بعد الصراع :

وفقاً لمبادئ باريس , قامت العديد من البلدان بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الانسان وقد تم انشاء بعض هذه المؤسسات قبل حدوث الصراع , في حين تم انشاء البعض الاخر منها باعتبارها جزء من اليات المصالحة والمحاسبة ما بعد الصراعات . وإذا جاز التعبير فان ذلك لا يقلل من الدور الذي يمكن أن تلعبه كآلية لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الانسان في المستقبل او استعادة الوئام الاجتماعي واحترام حقوق الانسان في سياق ما بعد الحرب .ويشمل هذا الدور ما يلي :

* الرقابة على اتفاقيات السلام والقيام بأنشطة تشجيعية :

من اجل القيام بالرصد والرقابة المنتظمة فان دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن يكون محدداً في اتفاقية السلام , وهذا الدور يكون مهماً خصوصا في الأوضاع التي تغيب فيها الثقة بين الأطراف المتنازعة .

* إعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع: قد تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عملية التسوية في مرحلة ما بعد النزاع بما في ذلك إعادة تأهيل النازحين وإعادة دمج المقاتلين السابقين وتعزيز الألفة و التماسك وما إلى ذلك.
* أرشفة وتقديم أدلة مستنديه: هذا الدور الخاص مبني على وظائف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال فترة النزاع ، والتي تشمل: الرصد والإبلاغ والتحقيق و التعامل مع الشكاوى؛ وجمع المعلومات والتوثيق والأرشفة. كما أنه يتصل بالتعاون مع الآليات القضائية الوطنية والإقليمية والهجينة أو الدولية التي تتطلب أدلة وثائقية لمتابعة مقاضاة المشتبه بارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

**3. دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمليات العدالة الانتقالية**

تقوم الكثير من اتفاقيات السلام أو التشريعات الداعمة لها ,غالباً, بتقديم أدوار محددة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمليات العدالة الانتقالية في البلاد. وقد تم مناقشة هذه التدابير بإسهاب في دليل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتتمثل هذه الأدوار في البحث عن الحقيقة ومحاكمة مرتكبي الجرائم وجبر الضرر للضحايا وفحص السجلات والإصلاح المؤسسي. إن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ضمان المساءلة وإعادة الدمج الاجتماعي الفعال والتعويضات لضحايا النزاع خلال الفترة الانتقالية هو أمر ذو صلة مباشرة برفع حصانة الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال ، طلبت لجنة الحقيقة والكرامة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ إحدى توصياته ، بما في ذلك الذاكرة والتعويضات الجماعية. بشكل عام ، ويشمل دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العدالة الانتقالية ما يلي:

* دعم إنشاء المساءلة:

يشمل هذا الإجراء إنشاء آلية للمساءلة ، وإنشاء نظام لإدارة المعرفة لتوثيق الانتهاكات التي حدثت في الماضي ، أو لدعم آلية أخرى لتقصي الحقائق أو قول الحقيقة.

كما تشمل وضع خطة أو برامج لمراجعة التشريعات الداعمة للجنة الحقيقة أو المصالحة او المحكمة الخاصة أو برنامج التعويض ، وخلق القدرة على تقديم المشورة بشأن الإصلاحات المؤسسية. ويمكن أن يساهم أيضًا في عمليات العدالة الانتقالية من خلال جمع المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وحفظها ، وإجراء التحقيقات والرصد ، والتعاون مع الآليات المتخصصة وتقديم المساعدة للضحايا.

* أداء المهام الموكلة في اتفاقيات السلام:

قد يكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور خاص في عمليات السلام. ومن المهم أن تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بأدوارها مثل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أثناء الفترة الانتقالية.

• تعزيز وحماية حقوق الضحايا وتنفيذ تقارير لجنة الحقيقة والمصالحة:

يمكن أن تلعب دورًا هامًا في:

* التوعية العامة والتثقيف والإعلام حول آليات العدالة الانتقالية المختلفة.
* اﻟﺪﻋﻮة إﻟﻰ أن ﺗﻜﻮن هذه اﻟﻌﻤﻠﻴﺔ ﻣﺤﻮر اﻟﻀﺤﺎﻳﺎ وﺿﻤﺎن ﻣﺸﺎركة المجموعات الضعيفة ﻣﺜﻞ اﻟﻨﺴﺎء والأطفال واﻟﺸﺒﺎب
* تقديم الدعم لإنشاء وتنفيذ آلية العدالة الانتقالية ومتابعة التوصيات الخاصة بالمبادرات المختلفة للعدالة الانتقالية.

فيما يتعلق بالمسألة الأخيرة لرصد تنفيذ توصية لجنة الحقيقة والمصالحة ، سأناقش الآن باختصار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سيراليون كدراسة حالة.

**4- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سيراليون**

• تم انشائها في سياق ما بعد النزاع بموجب توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

• القيام بدور رقابي وتقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

• تقييم تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة مع المؤسسات الحكومية.

• استضافة مؤتمرات وطنية لتعزيز تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة ، ومراجعة الوضع وتحديد المجالات التي تم إحراز تقدم فيها.

• دمج مكونات حقوق الإنسان في آليات الإصلاح والقضايا بعد الصراع مثل قطاع العدالة والأمن.